تحليل و قياس اثر سرعة دوران النقود في الطلب على النقود في العراق للمدة (1990- 2022)

شورش قادر علي، نرمين معروف غفور

قسم الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة السليمانية، السليمانية، اقليم كوردستان، العراق

المستخلص- يهدف البحث الى معرفة وتوضيح اثر سرعة دوران النقود في الطلب على النقود في العراق للمدة (1990 -2022) بالاعتماد على البيانات السنوية لمتغيرات البحث ، وقد تم تقدير انموذج قياسي لتحديد العلاقة بين متغيرات البحث باستخدام انموذج (ARDL) ، أثبت البحث ان سرعة دوران النقود لها تأثير سلبي على الطلب على النقود ، كما قدم البحث مجموعة من المقترحات من اهمها، الاخذ بنظر الاعتبار محددات الطلب على النقود ومن ضمنها سرعة دوران النقود عند صياغة السياسة النقدية ، فضلا عن ضرورة الاعتماد على نموذج الطلب على النقود من قبل متخذي السياسة النقدية عند رسم سياساتها.

الكلمات الدالة- : الطلب على النقود ، سرعة دوران النقود ، الاستقرار النقدي ، السياسة النقدية .

1. المقدمة

يلعب الطلب على النقود دورا مهما في تحليل الاقتصاد الكلي ، ويعد الاستقرار النقدي أحد القضايا المهمة في الاقتصاد وذلك لما له من انعكاسات مهمة على السياسة الاقتصادية والتجارة الداخلية والخارجية ، اذ أن استقرار الطلب على النقود يؤدي الى الاستقرار الاقتصادي ، وذلك بسبب العلاقة الوثيقة التي تربط بينه وبين العديد من المتغيرات الاقتصادية ، كما ان معرفة هذه المتغيرات وأهميتها ومدى تأثيرها على الطلب على النقود يزيد من فعالية السياسة النقدية المتبعة.

هنالك متغيرات عديدة تؤثر على الطلب النقدي وتعد سرعة دوران النقود احدى هذه المتغيرات ، اذ ترتبط بعلاقة عكسية بالطلب على النقود ، فارتفاع سرعة دوران النقود يؤدي الى انخفاض الطلب على النقود وبالتالي يؤثر على كل من الناتج ومستوى الاسعار .

من هنا تبرز أهمية قياس و تحليل أثر سرعة دوران النقود في الطلب على النقود في العراق للمدة (1990-2022) لفهم وتوضيح هذه العلاقة ودرجة تأثر الطلب على النقود بالتغيرات التي تحصل في سرعة دوران النقود خلال مدة البحث ، من اجل التعرف واختيار أدوات السياسية النقدية التي يجب اتباعها وتطبيقها من اجل الوصول الى الاستقرار الاقتصادي.

أهمية البحث :

تتمثل أهمية البحث في كون مؤشر سرعة دوران النقود من المؤشرات النقدية المهمة والذي يرتبط ارتباطاً مباشراً بالنشاط الاقتصادي والذي يشكل الى جانب حجم المعروض النقدي حلقة الوصل بين النقود والنشاط الاقتصادي وذلك من خلال تأثيرهما على حجم الطلب على النقود .

مشكلة البحث:

يعاني الاقتصاد العراقي من ضعف التوافق بين الطلب على النقود ومحدداته بما يخدم النمو الاقتصادي وذلك بسبب التطورات السياسة والاقتصادية التي مر بها ، لذا تتمثل مشكلة البحث في بيان الاثار التي يتركها سرعة دوران النقود في الطلب على النقود باعتبارها احدى العوامل التي تؤثر عليها ، اذ تعد سرعة دوران النقود مؤشراً للنشاط الاقتصادي فكلما زاد النشاط الاقتصادي زادت سرعة دوران النقود ، لذلك من الضروري التعرف على اتجاهات سرعة دوران النقود وتأثيرها في الطلب النقدي لأن ذلك يساعد على تحديد سياسة اقتصادية ملائمة مؤديا بذلك الى استقرار الطلب على النقود ومن ثم الاستقرار الاقتصادي ، وهذا ما يجعل التعمق في هذا الموضوع والوقوف على نتائجها مشكلة تستحق الدراسة .

فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية أساسية مفادها (وجود علاقة أثر عكسية ذات دلالة احصائية بين سرعة دوران النقود والطلب على النقود تتباين في الاجل الطويل عن الاجل القصير) .

هدف البحث :

يسعى البحث الى التحقق من فرضية من خلال :

١-قياس و تحليل سرعة دوران النقود في العراق خلال المدة (1990 – 2022).

٢-قياس وتحليل مدى تأثير تغيرات سرعة دوران النقود في الطلب على النقود خلال مدة البحث .

مجلة جامعة التنمية البشرية

المجلد 10، العدد 1(2024) ؛ عدد الصفحات (9)؛ معرف الكائن الرقمي: 10.21928/juhd.v10n1y2024.pp22-30

ورقة بحث منتظمة: أُستلم البحث في 4 أيلول 2023؛ قُبل في 4 تشرين الأوّل 2023؛ نُشرت في 11 كانُون الثاني 2024؛

البريد الإلكتروني للمؤلف : shorsh.ali@univsul.edu.iq, narmen.ghafor@univsul.edu.iq

حقوق الطبع والنشر ©2024 شورش قادر علي، نرمين معروف غفور. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة المشاع الإبداعي النسبية - CC BY-NC-ND 4.0

اسلوب ومنهج البحث:

من اجل تحقيق اهداف البحث واثبات فرضيته ، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي و المنهج الكمي بوساطة الاساليب القياسية الحديثة باستخدام – البرنامج الإحصائي (E-views 9)

نطاق وحدود البحث:

مكانيا : تضمنت الحدود المكانية دولة العراق

زمانيا : يغطي البحث المدة الممتدة بين (1990- ٢٠٢٢) .

هيكل البحث:

من أجل الوصول الى هدف البحث فقد تم تقسيم البحث الى مبحثين ، يتناول المبحث الأول (سرعة دوران النقود والطلب على النقود) في اطار نظري ، في حين تم تخصيص المبحث الثاني لتحليل سرعة دوران النقود و الطلب على النقود في العراق، كذلك تقدير النماذج القياسية واحتبار افضل نموذج لقياس العلاقة بين سرعة دوران النقود والطلب على النقود ، وأخيرا التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات.

الدراسات السابقة

توجد العديد من الدراسات السابقة التي تهتم بدراسة كل من سرعة دوران النقود والطلب على النقود في العراق وسوف نقتصر هنا على تقديم عرض موجز لبعض تلك الدراسات.

١-دراسة (ناظم عبدالله عبدالمحمدي وآخرون ، 2020) بعنوان (قياس وتحليل محددات الطلب على النقود في الاقتصاد العراقي للمدة (1985 – 2015).

تناول البحث تقدير دالة الطلب على النقود في الاقتصاد العراقي بالمعنى الضيق M1 ((وتحديد العوامل المؤثرة فيها، إذ تم استخدام منهجية انموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) لتقدير العلاقة في الاجلين القصير والطويل، وتوصل البحث الى وجود علاقة عكسية ومعنوية لكل من (سرعة دوران النقود ، عدد السكان ، معدل التضخم ، سعر الفائدة الحقيقي) مع الطلب على النقود ، كما قدم البحث جملة من المقترحات أهمها ، على متخذي السياسة النقدية استخدام انموذج الطلب على النقود عند رسم سياساتها ، ومراعاة التنبؤ بكمية النقود المطلوبة التي يحتاجها الافراد والمؤسسات للحيلولة دون حدوث اي اضطراب نقدي .

٢-دراسة (نرمين معروف غفور ، 2015) بعنوان (تأثير تغيرات عرض النقود و سرعة دورانها على معدلات التضخم في العراق خلال المدة (1991-2013)

يهدف البحث الى قياس اثر التغيرات في عرض النقود و سرعة دورانها على معدلات التضخم في العراق خلال المدة(1991-2013) وتم تقدير نموذج قياسي لتحديد العلاقة بين المتغيرات محل البحث باخضاع السلاسل الزمنية للمتغيرات لاختبارات السكون (اختبار جذر الوحدة لديكي- فولر) و تطبيق تحليلات التكامل المشترك بطريقة (انجل جرانجر) . وقد اوضحت النتائج وجود علاقة اثر تبادلية بين التضخم و سرعة دوران النقود نابعة من حقيقة ان تكلفة الاحتفاظ بالنقود تزداد مع التضخم وبالتالي يقل الطلب عليها مما تعني زيادة دورانها ، كما قدم البحث جملة من المقترحات أهمها ، مراقبة التغيرات في سرعة دوران النقود من قبل السلطة النقدية عند اعتماد التقييد النقدي كسياسة للحد من الضغوطات التضخمية للأسعار .

٣-دراسة (وسام حسن علي العنيزي ، 2015) بعنوان (محددات سرعة دوران النقود في العراق دراسة تطبيقية للمدة (1980 – 2013)

يهدف البحث الى معرفة العوامل المؤثرة على سرعة دوران النقود في العراق للمدة (1980 -2013) من خلال استخدام أسلوب انجل جرانجر للتكامل المشترك وتصحيح الخطأ (ECM)، واظهرت النتائج وجود علاقة طويلة الاجل للعوامل المؤثرة في سرعة دوران النقود (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، سعر الصرف، معدل التضخم، سعر الفائدة، التطور المالي) ، واستنتجت الدراسة ان دالة سرعة دوران النقود غير مستقرة، وهذا يدل على عدم قدرة السياسة النقدية في العراق بالتنبؤ بسرعة دوران النقود لذا ينبغي عليها الأخذ بنظر الاعتبار العوامل المؤثرة فيها لما لها من اثار كبيرة على الاقتصاد العراقي.

٤-دراسة (اوس فخر الدين الجويجاتي و رشا حميد رجب الربيعي ، 2012) بعنوان (العلاقة السببية بين سرعة دوران النقود والمستوى العام للأسعار والناتج المحلي الإجمالي في القطر العراقي للمدة (1990-2011)

تهدف البحث إلى التعرف على العلاقة السببية بين سرعة دوران النقود والمستوى العام للأسعار والناتج المحلي الإجمالي، لتحديد اتجاه العلاقة وفاعلية السياسة النقدية على واقع الاقتصاد العراقي، من خلال دراسة لبيانات سنوية للسلسلة الزمنية للمدة (١٩٩١-٢٠١١) ، وقد تم الاعتماد على اختبار سببية (Granger) لتحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرات، وقد استنتج البحث أن هناك علاقة سببية بين الناتج المحلي الإجمالي وسرعة دوران النقود. وقد اظهرت نتائج البحث ان هناك زيادة في سرعة دوران النقود بسبب الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي ، وبزيادة سرعة دوران النقود تنخفض الطلب على النقود لاغراض التبادل والاحتياط.

ومن خلال هذا الاستعراض نستنتج بأن هذا البحث تشابهت مع البحوث الاخرى في الاطار النظري ، ولكن اختلفت هذا البحث عن معظم البحوث السابقة من حيث الحدود الزمانية ، اذ أنها اتخذت المدة من (1990-2022) لتحليل أثر سرعة دوران النقود في الطلب على النقود ، وخلال هذه المدة حدثت تغييرات كمية و نوعية لمتغيرات البحث بسبب الاوضاع السياسية والاقتصادية التي مر بها الدولة ، ولهذا يعد البحث اضافة للبحوث السابقة في هذا المجال بالنسبة للأقتصاد العراقي .

المبحث الاول
الاطار النظري و المفاهيمي للطلب على النقود و سرعة دورانها

يعد الطلب على النقود من المواضيع الاساسية والمهمة التي تؤثر على الأستقرار الاقتصادي في أي بلد كونه يمتلك من الحساسية المرتفعة في التأثير على معظم المتغيرات النقدية والاقتصادية ، الأمر الذي يجعل منه أمرا حاسما لمستوى الاستقرار الاقتصادي وزيادة مستوى الانتاج معا ، وفي اطار الجهود من اجل الوصول الى الحد من الاضطرابات النقدية لتطبيق سياسة نقدية فعالة. ان تقدير دالة الطلب على النقود يساعد السلطات النقدية للوصول الى اهدافها الرئيسية ، ومن أهم أهدافها الاستقرار الاقتصادي ، وأن عدم استقرار هذه الدالة يؤشر بوجود خطأ في السياسة النقدية المتبعة .

أولا: الطلب على النقود

1-مفهوم الطلب على النقود

إن النقود لا تطلب لذاتها لأنها لاتحمل في ذاتها القدرة على الإشباع، ولكنها تتصل بمستويات الأسعار وقدرة الأفراد على تحقيق غاياتهم من النشاط الإقتصادي ، ولهذا

فإن الطلب على النقود يعبر عن الأغراض التي من أجلها تستخدم النقود لأنها تسهم في الإشباع بطريقة غير مباشرة.

-الطلب على النقود هو ذلك الجزء من ثروة الفرد أو المؤسسة التي يحتفظ بها في شكل نقود سائلة جاهزة للايفاء بإالتزامات . (زايد و رايس ، 2017 ، 16)

-الطلب على النقود عبارة عن رغبة الافراد والمؤسسات في الحصول على السيولة من أجل المعاملات أو المضاربة أو لمواجهة الحالات الطارئة خلال مدة زمنية معينة . (حداد و هذلول ، 2005، 102)

كما ان الطلب على النقود يمثل حجم الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأفراد خلال مدة من الزمن، وهو يعبر عن سلوك الأفراد تجاه ما يقررونه من الاحتفاظ بالنقود . (عبداللطيف و عبدالقادر ، 2019 ، 3)

2-الطلب على النقود في النظريات والمدارس الاقتصادية

لقد تناولت نظريات عديدة دوافع الطلب على النقود بالبحث والتمحيص ، لذلك يعد الطلب على النقود متغَير اقتصادي على درجة عالية من الاهمية، بحكم تأثره وتأثَيره على معظم المتغيرات الاقتصادية الاخرى، ويختلف الاقتصاديون و بالتالي المدارس الاقتصادية في تحديد هذه الاسباب، وكذلك في النتائج المترتبة على اتجاه رغبات الافراد والمؤسسات في طلبهم على النقود . (حداد و هذلول ، 2005، ص102)

هناك ثلاث نظريات اساسية تبحث في دوافع الطلب على النقود و يمكن ترتيبها زمنيا الى المدرسة الكلاسيكية والمدرسة الكينزية ثم مدرسة شيكاغو النقودية.

أ-الطلب على النقود في النظرية الكلاسيكية:يمثل الكلاسيك مجموعة من الاقتصاديين الذين طرحت افكارهم في اوقات متقاربة تبدأ من(آدم سمث) وتنتهي بـ (جون ستيوارت مل) مابين القرن الثامن عشر حتى أزمة الكساد الكبير (1929-1933) .

يعتقد الكلاسيك ان النقود لها وظيفة واحدة فقط كوسيلة للتبادل واستبعدوا امكانية الاحتفاظ بالنقود كأصل سائل ، مما يعني اهمال دور الزمن في التحليل الاقتصادي وبالتالي استبعاد فكرة التوقعات ، وهذا يعني ان الوظيفة الاساسية للنقود هي تسهيل عملية التبادل وتلافي المشكلة المعقدة التي تترتب على المقايضة ، وهذا يفسر اعتقادهم بانه ليس هناك مبرر لأن يحتفظ الافراد بالنقود لذاتها او ما يطلق عليه (الاكتناز) ، وذلك بناء على افتراض الرشد الذي يتمتع به الافراد ، لأن الفرد الرشيد لن يحتفظ بقوة معطلة نظرا لأن النقود لا قيمة لها الا في مبادلة السلع . (صبر ، 2021 ، 98)

كذلك آمن الكلاسيك بثبات سرعة تداول النقود وأن أي تغير في كمية النقود لايمارس اي تأثير على سرعة التداول (غربي ، 2018 ، 33)

اهتمت ان المدرسة الكلاسيكية بتحليل العوامل المحددة لقيمة النقود ومستوى الأسعار، فحاول البعض أن يقتصر أسباب تقلب الأسعار في تغير عرض النقود، بينما ركز آخرون إلى ذلك الجزء من النقود الذي يتداوله الأفراد بوصفه دخلا لهم.

ان النظرية الكمية في النقود يعتبر أحد أركان بناء الفكر الكلاسيكي، فقد وصل" جان بودان" إلى نتيجة مفادها أن أي زيادة في كمية النقود المعروضة تؤدى إلى زيادة نسبية في مستوى الأسعار، ومن ثم انخفاض قيمة النقود. واستمرت هذه الفكرة سائدة طوال القرون 17 الى 19 . و تنقسم نظرية كمية النقود الكلاسيكية الى منهجين هما تباعا: منهج معادلة التبادل لـ (ارفنج فيشر)، ومنهج الأرصدة النقدية لمدرسة (كمبريدج).

(حكيم ، 2022 ، 25)

1-منهج معادلة التبادل لفيشر :

تم طرح النظرية الأولى للطلب على النقود من قبل (إرفنج فيشر) عندما وضع الأساس لنظرية الكمية للنقود باستخدام معادلة التبادل. وفقا لمعادلة فيشر للتبادل ، فإن الطلب على النقود في الاقتصاد هو فقط دالة على حجم المعاملة في الاقتصاد. بعبارة أخرى ، يطلب الناس النقود فقط لغرض المعاملات .

(Farazmand , 2015 , 22)

ولقد اثبت الاقتصادي الانجليزي (ارفنج فيشر) العلاقة الارتباطية السببية بين كمية النقود وارتفاع الأسعار من خلال معادلة التبادل التي صاغها عام 1917 والتي تاخذ الصيغة الآتية : (الوادي وآخرون ، مصدر سابق ، 45)

$$MV=PT$$

اذ ان:

M : عرض النقود

V : سرعة دوران النقود

P : المستوى العام للأسعار

T : حجم المعاملات

أي أن هناك علاقة طردية بين كمية النقود ومستوى الاسعار (شهاب ، 2013 ، 238)

تسمى هذه العلاقة بـ (معادلة التبادل) والذي توضح العلاقة بين الدخل النقدي (PY) و كل من كمية النقود (M) و سرعة دوران النقود (V) وتشير معادلة التبادل الى انه اذا تم ضرب كمية النقود في سرعة دوران وحدة النقد في عام معين فان النتائج لهذه العملية يجب ان يتساوى مع قيمة الدخل المحلي للمجتمع خلال نفس العام ، وهذا يعني ايضا ان مستوى الانفاق الكلي في الاقتصاد لايعتمد على كمية النقود المتداولة فقط ، بل يعتمد ايضا على كفاءة استخدام النقود في التبادل والتي تقاس بسرعة دوران النقود (V) أو عدد المرات التي يتم فيها انفاق كل وحدة نقدية واحدة على الانتاج خلال سنة معينة . (حامد ، 2020 ، 22)

2-معادلة الأرصدة النقدية (مدرسة كمبريدج)

ان تحليل الاقتصاديين الكلاسيك (مدرسة كامبريدج) في تفسير الطلب على النقود يختلف الى حد كبير عن التحليل الذي توصل اليه (فيشر) ، الفكرة الاساسية التي جاءت بها نظرية الارصدة النقدية هي تركيزها على مفهوم الطلب على النقود بدليل انه نفترض ان الافراد يرغبون في الاحتفاظ بجزء من الدخل بصورة ارصدة نقدية(الدليمي، 1990، ص 500) .

يرى بيجو أن طبيعة تسوية المعاملات وإتمام المدفوعات تستلزم احتفاظ الأفراد بجزء من مواردهم فى صورة سيولة نقدية. ويفترض بيجو أن الأفراد لديهم القدرة على التحكم فى النسبة التي يرغبون فى الاحتفاظ بها كسيولة نقدية، وهذه النسبة تشمل الودائع بالعملة والودائع تحت الطلب في البنوك ، واشار بأن الشخص يحتفظ بالنقود والودائع تحت الطلب لتمكينه من إجراء المعاملات العادية دون عناء ، وتأمينه ضد الطلبات غير المتوقعة بسبب حاجة مفاجئة ، أو ارتفاع سعر شيء لا يمكنه بسهولة الاستغناء عنها ، لذلك يختار الناس بشكل عام الاحتفاظ بالعملة والودائع تحت الطلب. Farazmand (2015, 46,) .

توضح المعادلة الجديدة العلاقة بين الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها من جهة، وبين الدخول النقدية للأفراد من جهة ثانية، أي يوجد نسبة معينة يحتفظ بها الأفراد للإنفاق . كما في المعادلة التالية : (لخضر ، 2021 ، 109)

Md=KPY

اذ يمثل :

Md: الطلب على النقود

K : جزء من المال الحقيقي أو الدخل الذي يرغب الأفراد في الاحتفاظ به على شكل نقود

P: المستوى العام للأسعار

Y: إجمالي الدخل الحقيقي.

يمكن القول ان معادلة كامبريدج استطاعت ان تدخل تحولا نوعيا في مجال التحليل النقدي ،وهكذا نستطيع القول ان النظرية الكمية للنقود قد تحولت من معادلة بسيطة للتبادل الى دالة حقيقية للطلب على النقود . (لطرش ، 2012 ، 73)

ب- الطلب على النقود في النظرية الكينيزية

اظهر المفكر الاقتصادي (جون مينرد كينز) في كتابه الشهير (النظرية العامة للأستخدام والفائدة والنقود) والذي اصدره عام 1936 انتقاده للأفكار الكلاسيكية وخاصة فيما يتعلق بالنقود ، لقد انطلق كينز في انتقاد النظرية الكلاسيكية من عدم ثبات سرعة دوران النقود، وهو لم يعترض على الفهم الكلاسيكي للطلب على النقود من أجل المبادلات ، وان كمية النقود المطلوبة لهذا الغرض متناسبة مع حجم المبادلات ، أو الناتج الكلي، لكنه اضاف دوافع أخرى للاحتفاظ بالنقود ، اعطى كينز للنقود صفة الاصل الذي يمكن الاحتفاظ به لتحقيق مكاسب ، وقد وسع ذلك الاسباب التي تدفع الناس الى طلبها ، ولذلك لم يعد الطلب على النقود يحدده دافع واحد ولكنه اصبح مع كينز يتحدد بدوافع ثلاثة وهي : (علي ، 2004، 46)

1-الطلب على النقود بغرض المعاملات.

2-دافع الاحتياط للطوارىء.

3-الطلب على النقود من اجل المضاربة.

ج- الطلب على النقود لدى مدرسة شيكاغو(المدرسة النقودية) :

مؤسس مدرسة شيكاغو هو الاقتصادي الامريكي(ميلتون فريدمان)، ركز على تحليل الطلب على النقود للتأكيد على أهمية السياسة النقدية التي تسهم في التخفيف من حدة الأزمات ، حيث هدف الى تحقيق اضافات جديدة لكل من النظرية النقدية التقليدية و النظرية النقدية الكينزية ، وقد اعتبر الطلب على النقود جزءا من نظرية الثروة (نظرية رأس المال) . (غربي ، 2018، 47)

اعتبر فريدمان في نظريته (النظرية الكمية الحديثة) للطلب على النقود ان النقود هي مخزن للقيمة ، فالطلب عليها هو كالطلب على السلع المعمرة, بحيث يرى ان دوافع الطلب على النقود تتطلب دراسة و تحليل مفهوم الثروة والاسعار و العوائد من الاشكال البديلة الاخرى للاحتفاظ بالثروة في صورة سيولة و الاذواق او ما يطلق عليها اصطلاح ترتيب الافضليات ، كما انها تعتبر اعادة احياء النظرية الكلاسيكية (سميرة وآخرون ، 2017، 4) .

يختلف رأي كينز وفريدمان حول سرعة النقود ، اذ يعتبر كينز أن سرعة النقود غير مستقرة ولا يمكن التنبؤ بها ، لكن فريدمان يعتقد على العكس من ذلك ، و يرى أن سرعة دوران النقود مستقرة ويمكن التنبؤ بها للغاية . (Prasetyo , 2018 , 69)

و تعتبر نظرية فريدمان تحليل لجانب الطلب على النقود بطريقة أكثر شمولا و اتساعا من التحليل الكلاسيكي و التحليل الكينزي, و قد بينت من خلال الدراسات الإحصائية أنه كلما كانت سرعة تداول النقود مستقرة و منتظمة فسوف تكون هناك علاقة مباشرة بين الدخل و كمية النقود . (عبداللطيف و عبدالقادر ، 2019 ،30)

ثانيا : سرعة دوران النقود

1-مفهوم سرعة دوران النقود

يقصد بها متوسط عدد المرات التي تنفق فيها الوحدة النقدية الواحدة لانجاز المدفوعات النقدية خلال فترة زمنية معينة. او انها تعبر عن المعدل الذي تنتقل فيه وحدة النقد من يد لاخرى كوسيلة للتبادل على مدى فترة زمنية عادة ما تكون سنة . (غفور ، 2015، 23)

ويعرفها فيشر بأنها عدد المرات التي تنتقل فيها وحدة النقود من يد إلى أخرى خلال فترة زمنية معينة . (كنعان ، 2012، 94)

ينبع الاهتمام بدراسة سرعة دوران النقود انطلاقا من الدور الهام الذي تلعبه ، ليس فقط في التنبؤ بالطلب الحقيقي على النقود ، ولكن ايضا في شرح العلاقة بين المؤشرات النقدية وغيرها من مؤشرات الاقتصاد الكلي ، وآثارها على تحقيق الاهداف الوسيطة والنهائية للسياسة النقدية ، كذلك تبين سرعة دوران النقود درجة الاتساق بين المعروض النقدي والناتج المحلي الاجمالي ، وكما هو معلوم ان تحقيق التوازن العام في الاقتصاد ينتج عن تساوي الطلب و العرض الكليين ، اي انها (أي سرعة دوران النقود) تعتبر مؤشر هام لقياس التوازن في الاقتصاد ، اذ ان نمو المعروض النقدي بشكل أكبر من النمو الاقتصادي يساهم عادة في ارتفاع التضخم ، أما في حالة نمو النشاط الاقتصادي بنسبة تفوق نسبة المعروض النقدي فان ذلك يثبط من ارتفاع الاسعار . (الشاذلي وآخرون ، 2021 ، 1)

لذلك يمكن القول أن النقود تتحرك بشكل أسرع بين الناس عندما يكون الاقتصاد في حالة جيدة وأن النقود تتحرك بشكل أبطأ عندما يكون أداء الاقتصاد ضعيفًا . (Mattsson , 2022 , 1)

2-العوامل المؤثرة على سرعة دوران النقود:

هناك عدة عوامل تؤثر في سرعة دوران النقود اما بزيادتها او انخفاضها و يمكن تلخيصها بالتالي : (التلباني ، 2022 ، 44) (الشاذلي وآخرون،2021،ص10) (غفور، 2015، 23)

-سعر الفائدة :التغيرات في سعر الفائدة لها تأثير كبير على سرعة دوران النقود ، لأنها تمثل تكلفة الفرصة البديلة للأحتفاظ بالارصدة النقدية والأصول التي تدر عائدا، فارتفاع سعر الفائدة على الاصول البديلة عن النقود يقلل من الاحتفاظ بالارصدة النقدية وتزيد من سرعة دوران النقود .

-الدخل : يعتمد الطلب على النقود على الدخل الدائم أكثر من الدخل الجاري ، وبالتالي فإن العلاقة بين سرعة دوران النقود ومتوسط دخل الفرد (الدخل الدائم) تتناسب عكسيا .كلما قصرت المدة الزمنية الفاصلة بين فترتي استلام الدخل زادت سرعة دوران النقود. ويحدث العكس اذا اتسعت المدة التي يتم فيها استلام الدخل .

-درجة تقدم النظام المالي والائتماني :كلما كان هذا النظام متقدما ومتطورا كلما زاد سرعة دوران النقود .

-درجة كثافة السكان : كلما زاد عدد السكان وسهل انتقال النقود من شخص الى آخر كلما زادت سرعة دوران النقود .

-عادات الانفاق و الادخار: اذا كان لدى الافراد حافزا لانفاق الجزء الاكبر من دخولهم على الاستهلاك فان هذا يقود الى تقليل الاحتفاظ بالنقود ، أي ارتفاع سرعة دوران النقود ، والعكس صحيح .

-الدورات الاقتصادية: تتأثر سرعة دوران النقود بالتغيرات في مستوى النشاط الاقتصادي ، فتميل الى الارتفاع في اوقات الانتعاش الاقتصادي، وبالعكس تميل سرعة دوران النقود الى الانخفاض في اوقات الركود التي تتسم بزيادة الطلب على النقود بسبب هيمنة التوقعات التشاؤمية حول الارباح و الطلب على السلع والخدمات .

3-قياس سرعة دوران النقود

يمكن قياس سرعة دوران النقود بطريقتين هما :

1-سرعة تداول المعاملات : تشير سرعة تداول النقود لاغراض المعاملات الى عدد المرات التي تتداول فيها الوحدة النقدية مقابل السلع النهائية والوسيطة والانتاجية والموجودات المالية، وتكون بالصيغة الآتية : (دشري وآخرون، 2021، 17)

$$Vt = \frac{T.P}{M}$$

اذ ان:

V = سرعة دوران النقود

T.P (Total Product) = الانتاج الكلي

M = عرض النقد

٢-سرعة تداول الدخل : تشير الى متوسط عدد المرات التي تنفق فيها الوحدة النقدية الواحدة بوصفها دخلا لغرض تحويل الناتج النهائي خلال فترة زمنية معينة ، وتكون بالصيغة الآتية : (الدليمي ، 1990، 129)

$$Vy = \frac{GDP(NI)}{M}$$

اذ أن :

Vy= سرعة الدوران الدخلية

GDP(Gross Domestic Product) = الناتج المحلي الاجمالي أو الدخل القومي (NI)

M = كمية النقود في التداول

٤-علاقة سرعة دوران النقود بالطلب على النقود

يعد استقرار سرعة دوران النقود أمرا مهما لانها تساعد البنك المركزي من تتبع الاثر الذي يمكن ان يحدثه التغير في عرض النقد على الانفاق والناتج ، وينظر الى مقلوب الطلب على النقود كمؤشر لسرعة تداول النقود ، وبما أن الافراد يرغبون في الاحتفاظ بجزء من دخلهم على شكل رصيد نقدي ، فانها تؤثر على سرعة دوران النقود ، فعندما يشار الى ارتفاع أو انخفاض استعمال النقود خلال فترة زمنية معينة ، فان كل منهما يصف نفس الظاهرة بطريقة مختلفة ، فسرعة دوران النقود تترجم سلوك الافراد ازاء طلبهم على النقود كقوة شرائية ، ولذلك مادام الطلب على النقود هو معكوس سرعة دوران النقود ، فان العوامل المحددة للطلب على النقود هي نفس العوامل المؤثرة على سرعة دوران النقود ولكن بأتجاه معاكس ، وهذا يبين العلاقة العكسية بين الطلب على النقود و سرعة دوران النقود ، وقد اختلفت النظريات الاقتصادية في تفسير مدى استقرار سرعة دوران النقود ، اذ ترى النظرية الكمية أن سرعة دوران النقود ثابتة و مستقرة على المدى الطويل ، وأحد الأسس للأعتقاد بأستقرار سرعة دوران النقود هو افتراض أن الطلب على النقود هو لغرض المعاملات ولا يتأثر بسعر الفائدة ، فحسب هذا الاعتقاد فان ارتفاع كبير في سعر الفائدة لاتكون له أهمية في تخفيض الطلب على النقود وزيادة سرعة دوران النقود . (الجنابي ، 2009 ، 8)

أما النظرية الكينزية فأنها رفضت نظرية تفضيل السيولة و ثبات سرعة دوران النقود ، و اكدت على ان الافراد يرغبون في حيازة كمية معينة من النقد الحقيقي وان الطلب على النقود يتشكل بناء على دوافع المعاملات والاحتياط و اللذان يتقيدان بعلاقة طردية مع مستوى الدخل، اضافةً الى دافع المضاربة والذي يعتمد على معدل الفائدة وان تقلب سعر الفائدة يصاحبه تغير في سرعة دوران النقود في نفس الاتجاه ، وبالتالي تصبح دالة الطلب على النقود غير مستقرة في الاجل القصير و الطويل ، وهذا يعني ان هناك علاقة عكسية بين بين الطلب على النقود و سرعة دوران النقود في ظل مستوى معين من الدخل ، وتعني أن زيادة الطلب على النقود يصاحبها انخفاض في سرعة دوران النقود ، والعكس صحيح .(غفور ، 2015 ، 23)

أما فريدمان فينطلق من المباديء الاساسية لنظرية رأس المال بالمفهوم الأساسي للثروة ، و مفهوم الثروة في هذه النظرية يمثل القيمة الرأسمالية لجميع مصادر الدخل ، فالثروة تمثل جميع الاصول التي يمكن أن تحقق دخلا أو عائدا معينا وهذه الأصول هي النقود ، السندات ، الاسهم ، الاصول العينية ورأس المال البشري ، وهذا يؤدي الى استقرار دالة الطلب على النقود لذلك فانه افترض استقرار سرعة دوران النقود واستبعد كذلك تأثير سعر الفائدة على الطلب على النقود ، كذلك يرى فريدمان أن التقلبات العشوائية في الطلب على النقود صغيرة ، وأن الطلب على النقود يمكن التنبؤ به بدقة بواسطة دالة الطلب على النقود ، مما يعني أن سرعة دوران النقود يمكن التنبؤ بها بدرجة كبيرة من الدقة . (وعلي ، 2019 ، 26)

المبحث الثاني
تحليل و قياس أثر سرعة دوران النقود في الطلب على النقود في العراق للمدة (1990-2022)

لتحليل كل من الطلب على النقود و سرعة دوران النقود خلال مدة البحث (1990-2022) ، نبدأ بتحليل سرعة دوران النقود والطلب عليه أولا خلال المدة (1990-2002) ، وثانيا خلال المدة (2003-2022) ، وذلك لأن هاتين الفترتين الزمنيتين حصل فيهما الكثير من الاحداث السياسية والاقتصادية المختلفة وذلك من الضروري شرح وتحليل كل مدة على حدة .

أولا : تحليل سرعة دوران النقود و الطلب على النقود في العراق خلال المدة (1990-2002)

شهد عقد التسعينات تغيرات كثيرة على جميع المستويات السياسية والاقتصاية والاجتماعية والتي اثرت بشكل مباشر على الاوضاع الاقتصادية مما تسببت بتدهور المؤشرات الاقتصادية لا سيما النقدية منها . ولأجل معالجة تلك الاوضاع و المشاكل لجأت الحكومة آنذاك الى التمويل بالعجز والذي اعطى حيز واسع للسلطات النقدية بزيادة عرض النقد من خلال زيادة نفقات الدولة والتي تسببت في ارتفاع المستوى العام للأسعار وبشكل كبير جداً وحصول أزمات نقدية حادة ، كل هذه التغيرات اثرت وبشكل كبير على سرعة دوران النقود (العنيزي ، 2015 ، 29) ، حيث شهدت سرعة دوران النقود ارتفاعات كبيرة جداً من بداية عام (1992) من (1,4) وصولا

الى (3,2) عام (1995) كما هو واضح في الجدول (1)، أما بعده فقد شهدت سرعة دوران النقود اتجاها متذبذبا بين ارتفاع وانخفاض اذ سجل اقل معدل (2,5) في عام (1996) وأعلى معدل كان (29,1) في عام (2000) ، هذا بالاضافة الى انتشار ظروف عدم اليقين ازاء قيمة الدينار و ضعف الثقة بمستقبلها اثر ارتفاعات معدل التضخم و سيادة التوقعات بارتفاع مستويات الاسعار المستقبلية و المزيد من التدهور في قيمة العملة ،الامر الذي كان يدفع بالافراد للتخلص منها و عدم الاحتفاظ بارصدة نقدية كبيرة منها مما ادى تسارع دورانها.

وبذلك نلاحظ العلاقة العكسية بين الطلب على النقود و سرعة دوران النقود ، ففي الاعوام (1992-1995) زادت سرعة دوران النقود بشكل مستمر ، الامر الذي ادى الى انخفاض الطلب على النقود معها ، كذلك يلاحظ في غالبية السنوات العلاقة العكسية بينها ، ولأن الطلب على النقود هو معكوس سرعة دوران النقود ، فان العوامل التي تؤثر على الطلب على النقود هي نفس العوامل المؤثرة لسرعة دوران النقود ولكن بأتجاه معاكس ، فالاحداث السياسية والاقتصادية التي حدثت في العراق خلال المدة (1990-2002) من حروب و حصار اقتصادي وانخفاض الواردات وارتفاع معدلات التضخم ادى الى زيادة وانخفاض سرعة دوران النقود وهذا بدوره اثرت على الطلب على النقود ارتفاعاً وانخفاضاً .

ويتضح من الجدول ادناه ان متوسط سرعة دوران النقود بلغ (9,6%) في حين ان متوسط الطلب على النقود بلغ (36,1%) خلال المدة (1990-2002) .

الجدول (1)

سرعة دوران النقود والطلب على النقود في العراق خلال المدة (1990-2002)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية GDP (مليون دينار)	عرض النقد بالمعنى الضيق M1	سرعة دوران النقود بالمعنى الضيق V1	الطلب على النقود MD1 %
1990	22848	15359	1.5	67
1991	21313	24670	0.9	116
1992	56814	43909	1.4	74
1993	140518	86430	1.4	70
1994	703821	238901	2.6	38
1995	2252264	705064	3.2	31
1996	2556307	960503	2.5	40
1997	3289625	1038097	14.5	7
1998	4653224	1351876	12.7	8
1999	6607664	1483836	23.2	4
2000	7930224	1728006	29.1	3
2001	9792699	2159089	19.1	5
2002	41022927	3013601	13.6	7
متوسط المدة (1990-2002)			9.6	36.1

صدر : -من عمل الباحث بالاعتماد على:

نك المركزي العراقي ، المديرية العامة للأحصاء والابحاث ، النشرة الاحصائية السنوية لسنوات متفرقة .

- تم احتساب سرعة دوران النقود من قبل الباحث ، من خلال المعادلة التالية

(سرعة دوران النقود = الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية ÷ عرض النقد بالمفهوم الضيق Ms1)

- تم احتساب الطلب على النقود من قبل الباحث حسب المعادلة التالية (MD =GDP×100 ÷ Ms1)

ثانيا : تحليل سرعة دوران النقود و الطلب على النقود في العراق خلال المدة (2003-2022)

بعد عام 2003 وتغير النظام السياسي والاقتصادي في العراق يلاحظ انخفاض سرعة دوران النقود اذ انخفض من (13,6) في عام (2002) الى (5,1) عام (2003) وصولا الى (2,3) عام (2022) رغم تذبذب المعدل من عام لآخر ، ان الأعوام (2015 ،2016 ، 2017) شهدت تباطؤاً في سرعة تداول النقود ، وشهدت هذه الفترة استقرار نسبي في الطلب النقدي وانعكس ذلك على الانخفاض التدريجي لسرعة دوران النقود وكبح جماح التقلبات في الاسعار ويعود السبب في ذلك الى التحسن في سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار وزيادة الطلب على العملة المحلية لاغراض المبادلات و كمخزن للقيمة ، بالاضافة الى السياسات المتبعة من قبل الحكومة والبنك المركزي لتلافي الوقوع في أزمة مالية نتيجة الحرب ضد داعش وانخفاض اسعار النفط ، وفي عام (2020) انخفضت سرعة دوران النقود الى (2,1) بعد أن كان(3,2) عام (2019) ويرجع السبب الى الظروف الصحية التي شهدها العالم الناجم عن جائحة كورونا وتراجع النشاط الاقتصادي جراء اجراءات الوقاية ، أما عام (2021) فقد ارتفع عدد المرات التي ينفق فيها الدينار الى (2,5) بسبب التحسن في النشاط الاقتصادي و خروجه من حالة الكساد التي شهدها عام (2020) بسبب جائحة كورونا .

من خلال الجدول (2) يتضح ان متوسط سرعة دوران النقود بلغ (3,8%) في حين ان متوسط الطلب على النقود بلغ (28,4%) خلال المدة (2003-2022) ، كما يلاحظ ان هنالك نوع من الاستقرار خلال المدة (2004-2008) في سرعة دوران النقود الامر الذي ادى الى استقرار الطلب على النقود ، أما منذ عام (2009) شهدت سرعة دوران النقود تذبذبا بين انخفاض و ارتفاع مما ادى الى تذبذب الطلب على النقود (MD1) ، كما يلاحظ ايضا العلاقة العكسية بين سرعة دوران النقود والطلب على النقود خلال تلك المدة .

الجدول (2)

سرعة دوران النقود والطلب على النقود في العراق خلال المدة (2003-2022)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية GDP (مليون دينار)	عرض النقد بالمعنى الضيق M1	سرعة دوران النقود بالمعنى الضيق V1	الطلب على النقود MD1 %
2003	29585788	5773601	5.1	20
2004	53235358	10148626	5.2	19
2005	73533598	11399125	6.5	16
2006	95587954	15460060	6.2	16
2007	111455813	21721167	5.1	19
2008	157026062	28189934	5.6	18
2009	130642187	37300030	3.5	29
2010	162064565	51743489	3.1	32
2011	217327107	62473929	3.5	29
2012	254225490	63735871	4.0	25
2013	273587529	73830964	3.7	27
2014	266420384	72692448	3.7	27
2015	199715699	69613150	2.9	35
2016	203869832	75523952	2.7	37
2017	225722375	76986584	2.9	34
2018	268918874	77829000	3.5	29
2019	276157867	86771000	3.2	31
2020	219768798	103353000	2.1	47
2021	301439533	119944000	2.5	40
2022	383064152	168212324	2.3	38
متوسط المدة (2003-2022)			3.8	28.4

المصدر : -من عمل الباحث بالاعتماد على:

البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للأحصاء والابحاث ، النشرة الاحصائية السنوية لسنوات متفرقة .

ثالثا-قياس أثر سرعة دوران النقود في الطلب على النقود في العراق للمدة (1990-2022)

يختص هذه الفقرة بقياس وتحليل اثر سرعة دوران النقود في الطلب على النقود بالعراق خلال المدة (1990– 2022) ، و بيان العلاقة السببية (Causality Relationship)بين سرعة دوران النقود والطلب على النقود بالمعنى الضيق اذ ان الطلب على النقود متغير تابع و سرعة دوران النقود متغير مستقل. و من اجل بيان مستوى و حجم تاثير سرعة دوران النقود على الطلب على النقود نستعين ببعض الاختبارات و التقديرات الاحصائية والقياسية وعلى نحو الاتي:

1-اختبارات العلاقات بين متغيرات النموذج :

أ-اختبار الثبات و الاستقرارية Stationary test :

الجدول (3)

نتائج اختبار(ديكي فولر ADF) لجذر الوحدة (اختبار الاستقرارية)

المتغيرات	قيمة الاحتمال الحرجة	القيمة المحتسبة(t)	القيمة الجدولية(t)	المستوى المعنوية
الطلب على النقود	0.0000	-7.70684	-3.661661	1% level
			-2.960411	5% level
			-2.61916	10% level
سرعة دوران النقود	0.0005	-4.83907	-3.661661	1% level
			-2.960411	5% level
			-2.61916	10% level

المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على نتائج التقدير باستخدام برامج E-views 9

يبين الجدول (3) ومن خلال اختبار (Augmented Dickey- Fuller) ، ان المتغيرات مستقرة في الفروق الاولى و معنوية عند مستوى الدلالة الاحصائية (5%) لأن قيمة الاحتمال الحرجة (.Prob) اقل من القيمة المحددة (0.05)، وهذا يعني ان هناك استقرارية في بيانات السلاسل الزمنية. وهذه النتائج تدعم اجراء التكامل المشترك (Co- integration) بين المتغيرات في النموذج الخاص بموضوع البحث.

ب- التكامل المشترك بين المتغيرات داخل النموذج (Johansen Cointegration test)

يعتبر هذا الاختبار من الاختبارات المهمة لبيات مستوى العلاقة بين المتغيرات موضوع البحث، و من الضروري وجود علاقة واحدة على الاقل بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع ، وذلك من اجل ان يسمح باجراء التقدير للنموذج، وتبين هذا التكامل من خلال الجدول (4) .

الجدول (4)

نتائج اختبار التكامل المشترك بين متغيرات النموذج بطريقة جوهانسن

التكامل المشترك بين المتغيرات			
المتغيرات	Trace Statistic	Critical Value(٠,٠٥)	قيمة الاحتمال الحرجة
الطلب على النقود	42.50898	15.49471	0.0000
سرعة دوران النقود	4.247182	3.841466	0.0393
المتغيرات	Maximum Eigenvalue	Critical Value(٠,٠٥)	قيمة الاحتمال الحرجة
الطلب على النقود	38.26179	14.26460	0.0000
سرعة دوران النقود	4.247182	3.841466	0.0393

المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على نتائج التقدير باستخدام برامج E-views 9

يتبين من الجدول ان كل من الطلب على النقود و سرعة دوران النقود ذات دلالة احصائية معنوية ، لأن قيمتها اقل من (0,05) ، والتي تبين ان المتغيرات الداخلة في النموذج ذو علاقة تكاملية مشتركة مع بعضها بعض ، وبهذا نقبل الفرضية البديلة التي تقر بوجود علاقات تكاملية معنوية من الناحية الاقتصادية و الاحصائية و القياسية .

ج- العلاقة السببية بين متغيرات البحث (Granger Causality Tests)

ان مفهوم السببية يتركز على وجود علاقة سببية بين متغيرات موضوع البحث ، اذ استُخدم العديد من الاختبارات لتحديد العلاقات السببية بين المتغيرات الاقتصادية، الا ان (Granger Causality) يعد من الادوات و الاختبارات الرئيسة و الموثوقة في مجال التحليل الاقتصادي و في ايجاد العلاقة و تحديد اتجاه العلاقة(one direction or two direction) بين متغيرات النموذج ، ومن الممكن أن يتم تحديد وعرض العلاقات السببية بين متغيرات موضوع البحث في الجدول (5) :

الجدول (5)

نتائج اختبار العلاقة السببية (Granger Causality Tests) بين متغيرات النموذج

المتغيرات	المستوى المعنوية p-value	اختبار F	حجم العلاقة
تتجه الطلب على النقود الى سرعة دوران النقود	0.8790	0.34405	غير مقبولة
تتجه سرعة دوران النقود الى الطلب على النقود	0.0190	3.69613	مقبولة

المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على نتائج التقدير باستخدام برامج E-views 9

يظهر من الجدول (5) ، ومن خلال مستوى المعنوية لأختبار (F) وعند مستوى المعنوية (5%) ، ان سرعة دوران النقود في المستويات المختلفة ذات علاقة سببية مع الطلب على النقود ، ان هذه النتائج تتفق مع فرضية البحث التي تقر بوجود علاقة سببية بين المتغيرين موضوع البحث، وهذه النتائج تبني اساس قوي و منطقي لتقدير النموذج.

2-تقدير النموذج ونتائجه وفقا لـ (ARDL) واختباراتها

أ-نتائج التقدير وفقا لنموذج(ARDL)

من الواضح ان نقطة الأساس في كل البحوث التطبيقية هي افتراض وجود علاقة بين متغير معتمد ومتغيرات مستقلة . وتعبر عن العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية بعدد من الصيغ التي تستخدم الاقتصاد القياسي التطبيقي والأبحاث الاحصائية، وفيما يتعلق بهذ البحث ، فان الباحث قام باستخدام نموذج .(ARDL) ومن أجل توضيح المعلمات المقدرة في النموذج نستعرض القيم الواردة في الجدول (6) :

الجدول (6)

نتائج تقدير معلمات النموذج

تقديرات الاجل القصير			
المتغير المستقل أو التوضيحي	المتغير التابع	المعلمات المقدرة	القيمة الاحتمال الحرجة
سرعة دوران النقود	الطلب على النقود	-0.007834	0.0078
تقديرات الاجل الطويل			
المتغير المستقل أو التوضيحي	المتغير التابع	المعلمات المقدرة	القيمة الاحتمال الحرجة
سرعة دوران النقود	الطلب على النقود	-0.016888	0.0001

المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على برامج E-views 9

يتبين من الجدول (6) أن سرعة دوران النقود لها انعكاسات واضحة على الطلب على النقود و ذلك بالاعتماد على قيمة الاحتمال الحرجة التي اقل من مستوى المعنوية (5%) و بالاعتماد على (حجم و قيمة واشارة) المعلمة المقدرة الخاصة بسرعة دوران النقود ، فان زيادة سرعة دوران النقود بنسبة (1%) تؤدي الى تخفيض الطلب على النقود بنسبة (0,007%) في الاجل القصير ، أما في الاجل الطويل يتبين الاثر العكسي لسرعة دوران النقود في الطلب على النقود ، يستمر ويزداد بالاعتماد على قيمة الاحتمالات

الحرجة والتي أقل من مستوى المعنوية (5%) أي أن ارتفاع سرعة دوران النقود بنسبة (1%) تؤدي الى انخفاض الطلب على النقود بنسبة (0,016%) ، وان هذه النتائج تتفق مع النظريات الاقتصادية التي تقر بوجود علاقة عكسية بين سرعة دوران النقود و والطلب على النقود.

ب-اختبارات لتقييم مدى صلاحية النموذج:

من اجل اختبار صلاحية النموذج المقدر من الضروري فحص هذا النموذج لمعرفة مدى امكانية تطبيقها في الحياة العملية حاليا و في المستقبل ، وكذلك لغرض اعطاء الثقة لصانع القرار ، يبين الجدول (7) القيم و الدلالات الاحصائية لبعض هذه الاختبارات.

الجدول (7)

نتائج اختبار صلاحية النموذج المقدر

المشاكل القياسية	الاختبارات	قيمة الاحتمال الحرجة	مستوى المقبول	القرار النهائي
مشكلة الارتباط الذاتي	Breusch-Godfrey Test	0.1844	اكبر من 0.05	لاتوجد المشكلة
مشكلة الارتباط المتعدد	Variance Inflation Factors	3.686903	بين (1 – 5)	لاتوجد المشكلة
مشكلة عدم تجانس التباين	Heteroskedasticity	0.4558	اكبر من 0.05	لاتوجد المشكلة
مشكلة التشخيص	Ramsey Reset Test	0.9433	اكبر من 0.05	لاتوجد المشكلة

المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على نتائج التقدير باستخدام برامج E-views 9

من خلال الجدول (7) يتبين بانه ليس هناك دليل على وجود اي من المشاكل القياسية. وان النموذج قد اجتاز جميع الاختبارات الاحصائية (كالارتباط الذاتي ، التعدد الخطي ، عدم تجانس التباين ، التشخيص) ، وذلك دليل على حسن استخدام النموذج .

ج-اختبار استقرارية دالة الطلب على النقود

لأجل اختبار الاستقرار الهيكلي لمعامل انحدار دالة الطلب على النقود المقدرة احصائيا سوف يتم استخدام اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) ، ويتحقق الاستقرار الهيكلي لمعلمات الانحدار المقدرة إذا وقع الشكل البياني لإحصائية الاختبار (CUSUM) داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية (5%.) ومن ثم تكون هذه المعاملات غير مستقرة إذا انتقل الشكل البياني لإحصائية الاختبار خارج الحدود الحرجة عند نفس مستوى المعنوية .

الشكل (1)

اختبار (CUSUM) لاستقرارية النموذج

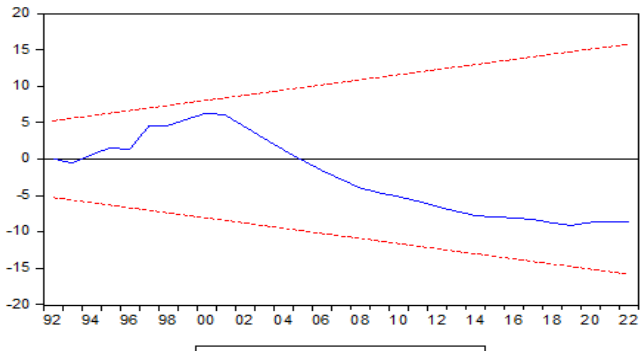

المصدر : من عمل الباحث اعتمادا على نتائج التقدير باستخدام برامج E-views 9

يتضح من خلال نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لمعامل انحدر دالة الطلب على النقود، أن الشكل البياني الخاص بإحصائية اختبار(CUSUM) يقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية (5%) مما يدل على أن دالة الطلب عل النقود في العراق مستقرة.

الاستنتاجات والمقترحات

1-الاستنتاجات:

من خلال ما سبق فقد توصل البحث الى أهم الاستنتاجات الآتية :

1. ان الاقتصاد العراقي تعرض الى أزمات ومشاكل كثيرة بسبب الظروف السياسية والاقتصادية التي مر بها مما ادى الى تذبذب كل من سرعة دوران النقود والطلب على النقود خلال مدة البحث .
2. اظهرت النتائج ان سرعة دوران النقود لها تأثير عكسي في الطلب على النقود في العراق خلال مدة البحث.
3. ان التأثير العكسي لسرعة دوران النقود في الطلب على النقود بالاجل القصير يستمر و يزداد في الاجل الطويل مما يؤكد صحة فرضية البحث والتحليلات النظرية حول استقرارية سرعة دوران النقود في الاجل القصير و تغيرها في الاجل الطويل .

2-المقترحات

على اساس ماتقدم من نتائج بالامكان تقديم المقترحات الآتية :

1. ضرورة الاعتماد على نموذج الطلب على النقود من قبل متخذي السياسة النقدية عند رسم سياساتها ، بالاضافة الى الاخذ بنظر الاعتبار محددات الطلب على النقود ومن ضمنها سرعة دوران النقود عند صياغة السياسة النقدية .
2. ضرورة إجراء اختبارات السببية بين المتغيرات الاقتصادية قبل البدء بوضع السياسات الاقتصادية ، لأن توضيح العلاقات الموجودة بين المتغيرات فيما اذا كانت سبب أو نتيجة، يؤدي الى الوصول إلى رسم سياسة سليمة للسياسات الاقتصادية .
3. ضرورة مراقبة التغيرات في سرعة دوران النقود من قبل السلطة النقدية ، لأن زيادة سرعة دوران النقود يعني انخفاض الطلب على النقود مما يؤدي الى ارتفاع الاسعار و معدلات التضخم والعكس بالعكس.

قائمة المصادر والمراجع

-المصادر العربية

أولا: التقارير

البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للأحصاء والابحاث ، النشرة الاحصائية السنوية للأعوام (2014-2021) .

ثانيا : الكتب

الجنابي ، هيل عجمي وآخرون ،(2009)، النقود والمصارف والنظرية النقدية ، دار وائل للنشر ، عمان .

الدليمي ، عوض فاضل اسماعيل ، (1990) ، النقود والبنوك ، دار الحكمة للطباعة والنشر ، الموصل

.
حداد ، اكرم و هذلول ، (2005) ، مشهور ، النقود والمصارف ، الطبعة الاولى ، دار وائل للنشر ، عمان .
شهاب ، محمد عبدالحميد ، (2013) ، التحليل الاقتصادي الكلي ، مكتبة الملك فهد ، الطائف.
صبر ، سعود غالي ، (2021) ، اقتصاديات النظرية النقدية والمصارف ، رؤى للطباعة والنشر،كركوك.
علي ، عبدالمنعم السيد و العيسى ، نزار سعدالدين ، (2004) ، النقود والمصارف والاسواق المالية ، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان .
غربي ، عبدالحليم عمار ، (2018)، الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي ، مطبوعات (Kie Puplications) ، سوريا .
كنعان ، علي ، (2012)، النقود والصيرفة والسياسة النقدية ، ط1 ، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت.
لطرش ،الطاهر ، (2012) ، الاقتصاد النقدي والبنكي ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الطبعة الثانية ، الجزائر .

ثالثا : الرسائل والاطاريح الجامعية

دشري ، عبدالجبار وآخرون ، (2021) ، العلاقة السببية بين سعر الصرف و سرعة دوران النقود في الجزائر ، رسالة ماجستير ، جامعة الشهيد حمه لخضربالوادي ، الجزائر .
زايد ، نور الهدى بن و رايس ، مريم ، (2011) ، تقدير دالة الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1990-2015) ، الجزائر ، رسالة ماجستير ، جامعة محمد الصديق بن يحيى، الجزائر .
حكيم ، سحنين ، (2022) ، محددات الطلب النقدي في الجزائر دراسة قياسية و تحليلية خلال 1990-2020، رسالة ماجستير ، جامعة المدية ، الجزائر .
حامد ، بخيتة عبيد عثمان ، (2020) ، تقدير دالة الطلب على النقود في السودان ، رسالة ماجستير ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، السودان .
وعلي ، جزيرة آية ، (2019)، قياس و تحليل العلاقة التوازنية بين بعض متغيرات الاقتصاد الكلي وسرعة دوران النقود في الجزائر، رسالة ماجستير ، جامعة العربي بن مهيدي ، الجزائر .

رابعا : المجلات

التلباني ، احمد محي الدين محمد ، (2022)، العلاقة بين سرعة دوران النقود وكلا من التضخم والنمو الاقتصادي المصري ، مجلة كلية السياسة والاقتصاد ، جامعة بني سويف ،المجلد السادس عشر ، العدد 15.
الشاذلي ، احمد وآخرون ، (2021)، العوامل المؤثرة في سرعة دوران النقود ، ، مجلة دراسات اقتصادية صندوق النقد العربي ، العدد 80 .
العنيزي ، وسام حسين علي ، (2015) ، محددات سرعة دوران النقود في العراق ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 7 ، العدد 13.
سميرة ، جمعي و آخرون ، (2017) ، دراسة قياسية لاستقرارية دالة الطلب على النقود في الجزائر، مجلة المالية والأسواق ، الجزائر ، المجلد 3 ، العدد 2 .
عبداللطيف ، مصطفى و عبدالقادر ، مراد ،(2019) ، تحليل دالة الطلب على النقود في الجزائر ، مجلة إضافات اقتصادية ، الجزائر ، المجلد 3 العدد: 2 .
غفور ، نرمين معروف ، 2015 ، تأثيرتغيرات عرض النقود و سرعة دورانها على معدلات التضخم في العراق ، مجلة دنانير ، الجامعة العراقية ، العدد السابع .
مسعودة ، قايدة و لخضر ، بن سعيد ، 2021 ، الطلب على النقود و محدداته في الجزائر ، المؤتمر العلمي الدولي للأعمال والتعليم والعلوم الانسانية ، دار رافد للنشر ، الامارت العربية المتحدة .

خامسا : المصادر الانجليزية

First: Books

Mattsson , Carolina And, Luedtke, Allison ,2022 " Measuring the Velocity of Money " Leiden Institute of Advanced Computer Science, Leiden University , Netherlands .

Second : Articles

Prasetyo, Alvin Sugeng ,2018 , " DETERMINANTS OF DEMAND FOR MONEY AND THE VELOCITY OF MONEY IN INDONESIA", Journal of Developing Economies, Indonesia, Vol. 3 No. 2.
Farazmand,Hasan, d Mahvash Moradi , 2015 , "Determinants of Money Demand: Evidence from MENA" , European Journal of Business and Management, Vol.7, No.22